الصالح في مؤتمر «أونكتاد»: خطة التنمية ستكون لها انعكاسات إيجابية على الاقتصاد

كونا: أكد وزير التجارة والصناعة انس الصالح أهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) والذي يسعى الى تضييق الهوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة.

وقال الوزير الصالح على هامش مشاركته في مؤتمر «اونكتاد» الذي بدا أعماله أمس الأول ان الأوراق المقدمة من الدول المشاركة التي يفوق عددها 140 دولة ستسلط الضوء على مرئياتها الاقتصادية التي من شأنها أن تعمل على تقليل الهوة بين الدول النامية والأقل نموا والدول المتقدمة إضافة إلى الأزمة الاقتصادية والآثار الناجمة عنها على اقتصادات دول العالم.

وأضاف أن الأزمة الاقتصادية التي حدثت عام 2008 والتي رغم انتهائها عام 2009 إلا ان آثارها مازالت ملموسة لدى دول المنطقة والدول النامية الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود التي من شأنها أن تحد من تلك الآثار.

وأكد حرص الكويت على المشاركة خاصة ان المؤتمر يعقد

أنس الصالح

رجب طيب أردوغان

أردوغان: الدول التي تغلق على نفسها ستحقق نجاحاً محدوداً

لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وفي دولة قطر التي هي محل افتخار واعتزاز.

وأشار وزير التجارة والصناعة إلى انه متفائل بخطط التنمية الخاصة بالكويت والذي تعكسه جلسات مجلس الوزراء ومجلس الأمة حيث يوجد شعور لدى الجميع بتنشيط الآليات الخاصة بالتنمية وما تحمله من انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الكويتي.

من جانبه، أكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان أهمية عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) في دورته الـ 13 بالدوحة في هذه المرحلة التي يشهد فيها الشرق الأوسط تطورات مهمة.

وشدد اردوغان في كلمته خلال المؤتمر على حيوية الموضوعات المدرجة على اجندة المؤتمر متمنيا ان يخرج هذا الاجتماع بقرارات تسلط الضوء على قضايا التنمية الاقتصادية في المنطقة.

وتطرق رئيس الوزراء التركي الى مفهوم التنمية الذي قال انه تجاوز الحدود في عالم العولمة لافتا الى ان الدول التي تنغلق على نفسها اقتصاديا ستحقق نجاحا محدودا وداعيا الى «تغيير موازين التنمية في الوقت الحالي بحيث لا تصبح التنمية اقتصادية فحسب بل مقرونة بالرفاهية والاستقرار والسلام والطمأنينة وتكون عادلة لا تضر بالوجدان الانساني وبالطبيعة».

وذكر اردوغان في هذا السياق ان مشكلة فلسطين لا تخص الفلسطينيين وحدهم بل هي مشكلة الشرق الاوسط والعالم نفسه وهذا ينطبق ايضا على مشكلة افغانستان وكذلك مشكلة الفقر والمجاعة في الصومال باعتبارها مشكلة العالم برمتها.

وأشار الى ان «الذين يفتحون حدودهم من اجل رأس المال والاستثمار والطاقة عليهم ان يعرفوا جيدا انه بالامكان ان يواجهوا مشاكل ليست في الحسبان» محذرا من ان «الأزمة الاقتصادية ما هي إلا نتاج للرغبة في الاستهلاك دون حدود وهي بمثابة إنذار لأخطاء نظام لا يبالي بمشاكل الآخرين».

ودعا في هذا الصدد الى تعزيز مفهوم التضامن وابتكار حلول ملموسة واتخاذ التدابير اللازمة لتجاوز المصاعب الاقتصادية لافتا الى النجاحات الاقتصادية التي حققتها تركيا باعتبارها دولة مانحة حيث قدمت العام 2010 مساعدات رسمية وصلت الى مليار دولار فيما ارتفع هذا المبلغ في 2011 الى 1,3 مليار دولار.

وأوضح ان الحكومة التركية تسعى كذلك الى زيادة الاستثمارات المباشرة لتصل الى 10 مليارات دولار العام 2020 بالإضافة الى وضع رزمة من برامج التعاون الاقتصادي والفني تقدر بمبلغ 200 مليار دولار موجهة للدول الأقل نموا.

واستعرض رئيس وزراء تركيا دور بلاده ضمن العديد من المجموعات والمنظمات التي تحظى بعضويتها مبينا ان انقرة تولي أهمية لتعاونها مع المسائل الإنسانية ودون تفريق بين الدول عازيا التقدم الاقتصادي الذي أحرزته بلاده الى الإصلاحات الاقتصادية وسياسة تركيا الخارجية.

وخلص اردوغان الى ان تركيا تتفاوض حاليا مع الاتحاد الأوروبي للانضمام اليه فضلا عن تعزيز علاقاتها الواسعة مع دول الشرق الأوسط ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى وافريقيا لتقاسم أفكار التنمية مع سائر الدول فضلا عن دور تركيا في إطلاق منتدى تحالف الحضارات.

30 مليار دولار حجم الاستثمارات القطرية الخارجية في 2012

الدوحة ـ د.ب.أ: قال عضو مجلس الإدارة التنفيذي لجهاز قطر للاستثمار حسين العبدالله، إن حجم استثمارات الجهاز في 2012 سوف يصل إلى أكثر من 30 مليار دولار.

وقال العبدالله، في تصريحات صحافية على هامش مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) والذي ينعقد في قطر، إن استثمارات جهاز قطر وهو الذراع الاستثمارية لدولة قطر في الخارج قد تعرضت العام الماضي لخسائر «بسيطة جدا» لا تزيد عن 1٪ في حين كانت العائدات في عام 2010 حوالي 40٪.

ونفى العبدالله ما تردد في وسائل الإعلام بأن حجم أصول جهاز قطر للاستثمار يقدر بـ 65 مليار دولار، قائلا: «ما تناقلته وسائل الإعلام بخصوص حجم أصول الجهاز ليس صحيحا والمبلغ أكثر من ذلك بكثير».

وأشار إلى أن الجهاز يعنى بالمسؤولية الاجتماعية للصناديق السيادية «وعند الاستثمار في دولة معينة فإن الجهاز يخلق وظائف ويساهم في حل مشكلة البطالة بتلك الدولة».

وأكد أن بعض الشركات التي تستثمر بها قطر في أوروبا مرتبطة بأسواق تحقق معدلات نمو مرتفعة مثل الصين التي تنمو بمعدل 9٪ وسوف يستمر النمو بهذه النسبة إلى أكثر من 15 سنة قادمة وفق توقعاتنا. وقدر العبدالله حجم الصناديق السيادية على مستوى العالم ما بين 4 إلى 7 تريليونات دولار.

2,4 مليون دينار خسائر «السيف الدولية» حتى نهاية 2010 والخسائر المتراكمة بلغت 3,9 ملايين دينار

انتخبت العمومية العادية لشركة السيف الدولية القابضة أمس عضوين مكملين في مجلس الادارة هما الشركة السابعة الدولية التجارية والشركة الثامنة الدولية التجارية اضافة الى الشركة المتحدة القابضة احتياطي اول.

وأكد رئيس مجلس ادارة شركة السيف الدولية القابضة يوسف الصراف خلال كلمته في تقرير مجلس الادارة انه بتاريخ 9 مارس 2010 انتخبت الجمعية العامة مجلس ادارة جديدا عمل على مراجعة استثمارات الشركة وجمع المعلومات عنها ولم تعتمد الجمعية المنعقدة بتاريخ 7 يونيو 2011 البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 والتي كان قد اصدرها مجلس ادارة الشركة السابق. وأوضح الصراف انه في الفترة الممتدة من 1 يناير 2010 وحتى 9 مارس 2010 قامت الادارة السابقة للشركة باستثمار نحو 5 ملايين دينار مشيرا الى ان البيانات المالية «غير المعتمدة» المنتهية في 31 ديسمبر 2009 اظهرت نقدا متوفرا بنحو 3,6 ملايين دينار بقي منه نحو 490 الف دينار في 9 مارس 2010 بالاضافة الى ارتفاع المطلوبات على الشركة بنحو 1,8 مليون دينار.

وذكر ان الادارة السابقة كانت خلال الربع الاخير من عام 2009 قد استثمرت ما يقارب 6,7 ملايين دينار في شركتين في لبنان وحصلت بالتالي الشركة على حصص الاقلية فيهما بينما شكل الاستثمار نحو 68٪ من اجمالي راسمال الشركة المدفوع.

وأشار الى انه وفقا للبيانات المالية المجمعة فان الشركة تكبدت خسائر بلغت 2,4 مليون دينار حتى نهاية 2010 وبلغت الخسائر المتراكمة نحو 3,95 ملايين دينار وذلك بسبب المخصصات التي اخذها المجلس السابق مشيرا الى ان الادارة عملت على خفض المصروفات حيث بلغ اجماليها «المصروفات الجمعية والادارية والعمومية والرواتب» نحو 130 الف دينار مقارنة بـ 580 الف دينار للعام 2009 منها 37 الف دينار خلال الفترة من 1 يناير 2010 وحتى 9 مارس 2010.

واستطرد الصراف قائلا: ستعمل الشركة خلال الفترة المقبلة على استكمال الاعمال القضائية والقانونية لاستعادة حقوق المساهمين والعمل عند الامكان لتحقيق بعض الايرادات التي تساعد على تغطية المصروفات.

وأقرت عمومية الشركة عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

● عاطف رمضان

يوسف الصراف خلال عمومية «السيف الدولية القابضة» (أسامة ابوعطية)

يوسف: كل الدول الغنية في أزمة لأول مرة بالتاريخ

دبي ـ سي.إن.إن: قال رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف، إن صندوق النقد الدولي اضطر لطلب المزيد من التمويل لأن أزمات العديد من الدول لم تنته بعد، مضيفا أنه للمرة الأولى في التاريخ الحديث تغرق كل الدول الغنية في مشاكل اقتصادية في الوقت عينه، مقدرا خسائر الاقتصاد بالمنطقة جراء «الربيع العربي» بـ 800 مليار دولار. وقال يوسف، الذي يشغل أيضا منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة «البركة» المصرفية، في حديث لـ CNN بالعربية، إن صندوق النقد بحاجة لإعادة نظر في مهامه، داعيا إلى منحه حق التدخل الاستباقي لمعالجة الأزمات قبل تضخمها. وقال يوسف، تعليقا على تبني الدول الأعضاء في مجموعة العشرين مبادرة لزيادة موارد صندوق النقد بلغت حتى الآن 430 مليار دولار: «لقد مر الاقتصاد العالمي بظاهرة لم يعرفها التاريخ من قبل تتمثل في وقوع كافة الدول الغنية في أزمة اقتصادية بنفس الوقت، فالمشاكل بدأت بأميركا وامتدت منها إلى أوروبا والعالم». وأضاف يوسف: «تسبب هذا الأمر في امتصاص مدخرات صندوق النقد الدولي من قبل الدول والحكومات التي وجدت نفسها عاجزة أمام ما تعرضت له، وكان آخر تلك الحالات ما جرى باليونان، وعندما وصل الصندوق إلى مرحلة بات من الصعب فيها مواجهة كل هذه المتطلبات قام بدعوة الدول الأعضاء إلى زيادة حصصها». ولفت يوسف إلى أنه قد سبق له أن توقع بأن تطلب اليونان عما قريب حزمة مساعدات جديدة، مشيرة إلى أن رئيسة صندوق النقد، كريستين لاغارد، عادت للإدلاء بالرأي نفسه مؤخرا، ورأى أن هذا «يدل على الحاجة للمزيد من التمويل لأن مشاكل اليونان والدول التي تشبهها لم تحل بشكل كامل».

الاقتصاد فيصل انتخابات الرئاسة الأميركية

دخل السباق على الانتخابات الرئاسية الأميركية أمتاره الأخيرة بعدما أصبح شبه مؤكد أن يكون المرشح الجمهوري ميت رومني منافس الرئيس باراك أوباما بانتخابات السادس من نوفمبر المقبل.

وهناك مرشحان آخران بالمنافسة على ترشيح الحزب الجمهوري بعد انسحاب ريك سانتورم، هما نيوت غينغريتش ورون بول إلا أن فرصهما تبدو شبه معدومة. وسينتخب الجمهوريون رسميا مرشحهم للرئاسة في المؤتمر الوطني للحزب الذي سيعقد نهاية أغسطس في تامبا بولاية فلوريدا. ورغم سخرية البعض من رومني وتقديمه على أنه الثري البعيد عن المنافسة والذي عانى في انتخابات حزبه تاركا وراءه جبلا من الأخطاء، فإنه مازال يملك فرصة جدية لجعل أوباما يكتفي بولاية رئاسية واحدة. فسيل استطلاعات الرأي الذي يقام قبل أشهر من الانتخابات، يفيد بأن الأميركيين قلقون من بطء تعافي اقتصاد بلادهم، وأزمة الديون التي تغرق فيها أوروبا قد تعبر المحيط الأطلسي وتكون بمثابة الضربة القاضية التي تمنح رومني كرسي البيت الأبيض. إضافة إلى أن تقدم أوباما الطفيف بعدد من استطلاعات الرأي وتفضيله من قبل الطبقات الوسطى التي ترى أنه يهتم بمستقبلها، قد لا يكون كافيا في حال تراجع الاقتصاد هذا العام على غرار العامين الماضيين.

النفط يعزز احتفاظ القطريين بأعلى دخل في العالم

أرجع محللون اقتصاديون تمركز دخل المواطن القطري في المستوى الأول بقائمة أعلى الدخول في العالم، إلى ثراء الدولة الخليجية بإنتاج النفط والغاز، واتجاهها إلى تنويع اقتصادها والسير نحو الاستثمارات الخارجية، مع قلة عدد سكانها. وتوقع المحللون في حديثهم لـ «العربية نت» أن يظل دخل الفرد القطري الأعلى في العالم في ظل استمرار ارتفاع أسعار البترول عالميا بسبب الأحداث السياسية التي يشهدها العالم، واهتمام الحكومة القطرية بالمواطنين. وكان تقرير «قطر ـ نظرة اقتصادية» الذي يصدر عن «كيو.إن.بي كابيتال»، توقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد في قطر إلى حوالي 109 آلاف دولار في عام 2012، بدعم من ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج. وقال المحلل الاقتصادي أسامة محمد عبدالعزيز إن هناك أسبابا كثيرة تعزز ارتفاع دخول المواطنين القطريين، أبرزها تواجد النفط والغاز وعدد السكان المحدود. وأوضح أن «60٪، من موارد الموازنة القطرية من النفط والغاز، وهذا دليل على غنى الدولة بالموارد النفطية، مما جعل قطر تملك ثالث أكبر احتياطي غاز في العالم بعد روسيا وإيران».

وزير النفط: المسؤولية الاجتماعية تمثل أهمية كبرى لدى القطاع النفطي وشركاته

هاني حسين وهاشم الرفاعي خلال افتتاح المنتدى

قال وزير النفط رئيس مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية هاني حسين ان المسؤولية الاجتماعية تمثل أهمية كبرى لدى القطاع النفطي وشركاته التابعة، مشيرا الى أن مؤسسة البترول تبذل جهودا كبيرة للالتزام بالأمن والسلامة والصحة والبيئة وخدمة المجتمع من خلال اهتمامها ببنود تنص على الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية واتخاذ المبادرات الاجتماعية. حديث الوزير حسين جاء على هامش افتتاحه لمنتدى الكويت «الطاقة وقضايا المجتمع» والذي تستمر فعاليات دورته الاولى يومين تحت عنوان «المسؤولية الاجتماعية.. هل من انجاز ملموس» بحضور قيادات القطاع النفطي وعدد من المهتمين بقضايا المجتمع.

وأضاف حسين أن هناك متغيرات وحوادث طرأت على البيئة الكويتية خلال المراحل السابقة جديرة بأن تدفع الشركات إلى الاهتمام بالمسؤولية تجاه المجتمع، مضيفا أن الجميع يطمح إلى عمل المزيد من خطط المسؤولية الاجتماعية، مشيرا إلى أن هناك مكافآت سيتم طرحها للمهتمين بتقوية ذلك الجانب الذي يعنى بتطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية وذلك من أجل تحويل الدعوات والأقوال إلى أفعال.

وأوضح حسين أن المسؤولية الاجتماعية بدأت تستحوذ على حيز كبير من الاهتمام لدى العديد من المؤسسات الكبرى والشركات، مشددا على ضرورة إبراز الاهتمام بالمجتمع سواء بالعاملين أو عائلاتهم والاهتمام بالبيئة وذوي الاحتياجات الخاصة لاسيما في الكويت والدول الأخرى، مشيرا الى أن التوجهات الاستراتيجية في القطاع النفطي الكويتي تؤكد على أهمية وحساسية موضوع المسؤولية الاجتماعية حيث يجب قياسها والمضي تجاهها.

وقال ان تناول المنتدى للدور المجتمعي لشركات الطاقة محليا وإقليميا يعكس دورا مهما وحيويا للانطلاق في تحفيز العمل المجتمعي على جميع المستويات وبكل السبل، مشيرا إلى أن هناك 3 محاور مهمة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية أولها مفهوم المسؤولية الاجتماعية، موضحا أن المسؤولية الاجتماعية يمكن تعريفها بأنها الرغبة الصادقة والإحساس بالمسؤولية من الهيئة أو الوزارة تجاه المجتمع. وقال حسين إن المحور الثاني هو مدى التصاق المفهوم بشركات النفط حيث يرتبط هذا المحور بتاريخ شركات النفط مع المسؤولية الاجتماعية مشيرا الى ان بعض تلك الشركات كانت تستغل المجتمع استغلالا سيئا وذلك من خلال عدم اهتمامهم بمن حولهم وكذلك بالبيئة المحيطة بهم ولذا وجهت إليهم تهم متوالية عبر حقب مختلفة باستغلال الثروات انتهت إلى مطالبات من جهات مختلفة بتطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية على شركات النفط.

وأكد على أن الشركات النفطية تملك دخولا كبيرة وتعمل في جميع أنحاء العالم لذا وجب عليها من واقع قوتها أن تتحمل مسؤوليتها تجاه المجتمع، لافتا إلى أن التقارير العالمية التي صدرت مؤخرا عن شركات أو مؤسسات تابعة للطاقة لا تخلو من الحديث عن مسؤوليتها الاجتماعية واهتمامها بمن حولها.

وأوضح أن ثالث هذه المحاور هو مدى قدرة شركات النفط الكويتية على التعامل مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية، مؤكدا في هذا الجانب على أن هناك اهتماما كبيرا من مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة بهذا المفهوم، فالمؤسسة لديها استراتيجية لتطوير آليات هذا المفهوم سوف تعرض على المجلس الأعلى للبترول ويعلن من خلالها التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة حتى عام 2030. وبين أن الهدف الأكبر الذي تتطلع إليه وزارة النفط في الوقت الحالي هو تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية ليس لمجرد تجميل الصورة وإنما لجعل الموظفين والعاملين بالمؤسسات البترولية يحسون بمسؤوليتهم تجاه المجتمع حيث نسعى من خلال تكريس المفهوم إلى جعل كافة الموظفين والعاملين يفكرون بقلوبهم قبل عقولهم.

وأشاد وزير النفط بالدوريات التوعوية التي تصدرها شركات النفط. وأشار في هذا الصدد الى التقرير الذي نشرته شركة البترول الوطنية الكويتية بمراجعة من قبل جهات عملاقة مثل أرنست ويونغ عن الأداء الاجتماعي لشركات النفط، مؤكدا ان تلك الدوريات المنشورة من قبل شركات النفط تساعد على قياس النتائج التي تم التوصل إليها في هذا المجال ومن خلال المؤتمرات تستطيع المضي قدما لتحسين المسؤولية الاجتماعية.

من جانبه قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة الكويتية لنفط الخليج هاشم الرفاعي ان الشركة رصدت مليون دولار للصرف على مشروعاتها ضمن المسؤولية الاجتماعية سنويا وهي من الشركات السباقة في القطاع النفطي في هذا الاتجاه.

وأضاف الرفاعي أن هذه الأموال توجه إلى عدة شرائح في المجتمع منها ذوو الإعاقة المختلفة والمساهمة في بناء بعض البنية التحتية مثل أحواض السباحة والمستشفيات أو تزويدها كما فعلت مؤسسة البترول الكويتية بتوزيع سبورات ذكية كما تقوم بعملية التشجير والحفاظ على البيئة وإعادة تدوير النفايات وتشجيع المقاولين لديها على إتباع السبل نفسها ومثال على ذلك في حقل الوفرة تلزم نفط الخليج كل مقاول يعمل لديها بغرس 40 شجرة وهذا جزء من خطط الدولة للتشجير والعمل للحد من التصحر.

وقال الرفاعي ان هناك مساهمة من الشركة في المحميات الطبيعية سواء البحرية أو البرية مقابل التخلي عن أراض شاسعة آخرها ضلع القرين التي يقع معظمها في منطقة عمليات الشركة.

وذكر أن هناك الكثير من العاملين في الشركة يقومون بالتطوع في مناسبات وأعمال خيرية كما تقوم الشركة بين الحين والآخر بتقديم مخيماتها أو مرافقها للغير للاستفادة منها مثل وزارة الشؤون الاجتماعية، مشيرا الى أن المسؤولية الاجتماعية تدخل حاليا ضمن إستراتيجيات الشركات النفطية، مشيرا إلى ما قاله وزير النفط انها أحد المعايير التي يقاس عليها نجاح القيادي النفطي وتدخل ضمن المكافأة السنوية.

ولفت الرفاعي إلى أن هناك نوعا من اللغط لدى الرأي العام حول حجم المساهمات في المسؤولية الاجتماعية وآثرها على المجتمع والحقيقة أن القطاع النفطي يقوم بنفس دور الشركات العالمية ويساهم بمشروعات رصف الطرق وبناء المساجد والعيادات والمدارس ومثال على ذلك ما قامت به الشركة في مدينة الخفجي، موضحا أن نصف مدينة الخفجي مبنية على حساب الجانب الكويتي من مدارس ومستشفيات أو سكن للعاملين ومبان رئيسية ومرافق بحرية إضافة إلى ما قامت به الكويت في اندونيسيا عقب الزلزال وتقديم المنح لليابان بعد الكارثة الطبيعية وكذلك تونس التي أنشئت فيها شركة كوفبيك أحد المساجد الكبيرة نيابة عن المؤسسة.

من جهته قال رئيس المنتدى عبدالمحسن البناي في كلمته خلال حفل الافتتاح ان المنتدى هو الأول من نوعه الذي يناقش المسؤولية الاجتماعية لشركات الطاقة في الكويت وخارجها.

وأضاف البناي ان المنتدى يجمع كوكبة من المتخصصين في مجالات الإعلام والطاقة والمجتمع المدني، معربا عن الأمل في ان يشكل المنتدى بداية انطلاقة نحو مزيد من الاهتمام الإعلامي وتسليط الضوء على قضية (المسؤولية الاجتماعية) للشركات والهيئات عموما ولشركات الطاقة خصوصا.

● أحمد مغربي

«شراع» تطلق غداً الملتقى الخليجي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

أعلنت شركة شراع لادارة المشاريع في مؤتمر صحافي امس عن انطلاق الملتقى الخليجي الثاني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ظهر يومي 24 و25 ابريل الجاري في غرفة تجارة وصناعة الكويت.

حيث سيفتتح وزير التجارة والصناعة أنس الصالح الملتقى الذي ستتخلله ورش عمل مكثفة تجمع اصحاب الخبرة والكفاءة في هذا القطاع الحيوي. وتحدث نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة شراع لادارة المشاريع داود معرفي عن اهداف المؤتمر وفكرته الرئيسية، قائلا: جاء الملتقى هذه السنة بفكرة مختلفة، إذ ركزنا على استقطاب مسؤولين حكوميين ومن القطاع الخاص واصحاب مشاريع صغيرة ومتوسطة من خارج الكويت للوقوف عند تجاربهم في دولهم وكيفية نجاح المشاريع لديهم، اضافة الى معرفة كيفية تجاوز مشاكلهم ومعوقات العمل لديهم. واضاف معرفي بالقول: سنضع كل هذه التجارب امام المسؤولين والشباب الكويتيين للاستفادة منها من ناحية، ولجمع كل هذه الافكار والتجارب في مكان واحد وتبادل الخبرات بين الشباب الخليجي من ناحية اخرى. وقال معرفي ان هناك فرصة امام الشباب ورجال الاعمال لحضور الورش في اوقات مرنة ولا تتداخل مع اوقات عملهم او دراستهم، لافتا الى انه من ابرز المتحدثين في ورش العمل: رئيس مجلس الامناء للمركز العربي الاقليمي لتدريب رواد الاعمال والاستثمار (يونيدو) الشيخ ابراهيم آل خليفة، ورئيس منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ـ مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا د.هاشم حسين، والخبير الدولي في منظمة التنمية للشركات الصغيرة والمتوسطة عمر أوز (تركيا)، والمدير العام للصندوق العماني تطوير مشاريع الشباب (شراكة) عبدالله الجفيلي، ومن ابرز المتحدثين في اليوم الثاني للملتقى: سفيرة منظمي المشاريع في المركز العربي الاقليمي لتدريب رواد الاعمال والاستثمار (اليونيدو) هدى جناحي، وعضو مجلس ادارة الجمعية اللبنانية للامتياز التجاري تشالز طعمة، وخبير ترويج الاستثمار في منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية عفيف برهومي، ومنسقة المركز اللبناني لتنمية المشاريع نسرين كاستي، وخبيرة تسويق ونمو مؤسسات من اليونيدو ايمان بوراشد.

ومن جهة اخرى، القى رئيس جمعية المشاريع الصغيرة والمتوسطة محمد الياسين كلمة اكد فيها: «ان الجمعية تؤيد القانون الجديد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وان اللقاء الاسبوع الماضي مع اللجنة المالية البرلمانية كان مثمرا ووجدنا اهتماما برلمانيا بالقانون وبضرورة ايجاد اطار تنظيمي وقانوني لسوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة». بدورها، تحدثت نائبة رئيس الجمعية راوية الهاجري عن الجمعية وتأسيسها وأغراضها، وقالت ان أول تجمع لنا في 2010 لتأسيس جمعية نفع عام تحت اسم «الجمعية الكويتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة»، وتكو ن اهم اهدافها: تكوين حلقة الوصل بين اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والجهات التمويلية، لتشجيع وتوفير الدعم المعنوي لأصحاب المشاريع والمبادرين، مشيرة الى ان مشاركة الجمعية الفعالة في الملتقى الخليجي الثاني تاتي بعد ان شاركت في الملتقى الاول وعرضت ابرز ما تواجه المشاريع الصغيرة من تحديات وما تتطلع اليه من اهداف.

داود معرفي متوسطا محمد الياسين وراوية الهاجري